خلال لقائه بسفراء الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن

رئيس مجلس القيادة: رحلة طائرة الحرس الثوري إلى صنعاء خرق سافر للسيادة اليمنية وتحدّ مباشر للنظام الدولي

السعودية ساهمت في دعم مؤسسات الدولة والحفاظ على استقرارها وتخفيف معاناة الشعب اليمني

المليشيات لا يمكنها ادعاء الدفاع عن العمل الإنساني في الوقت الذي تستهدف فيه المؤسسات الإنسانية

الرياض / سبأ :

دعا الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي الى موقف دولي اكثر حزما تجاه التدخلات الايرانية السافرة في الشأن اليمني، غداة إقدام النظام الايراني على تسيير رحلة جوية تابعة للحرس الثوري، إلى مطار صنعاء الخاضع لسيطرة المليشيات الحوثية الإرهابية، في خرق واضح للسيادة اليمنية، و تحد صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وطالب رئيس مجلس القيادة في لقاء بسفراء الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن، أمس الاثنين، المجتمع الدولي بالتطبيق الصارم لقرارات مجلس الأمن ونظام العقوبات، وفي المقدمة منع استخدام الطيران المدني والمطارات والموانئ لنقل الخبراء أو المعدات ذات الاستخدام العسكري، وتشديد الرقابة على شبكات التمويل والتهريب المرتبطة بالمليشيات الارهابية.

وشدد الرئيس في هذا السياق على أهمية فتح تحقيق دولي في خروقات النظام الايراني، بما فيها حمولة الطائرة التابعة للحرس الثوري التي اغلقت نظام التتبع فوق الأجواء اليمنية.

كما اكد فخامة الرئيس ضرورة تشديد العقوبات على المليشيات الحوثية كخيار سلمي لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وخصوصا القرار 2216، ومضاعفة الدعم السياسي والاقتصادي للحكومة اليمنية، كشريك وثيق في استعادة مؤسسات الدولة وتحقيق السلام، وحماية الممرات المائية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وقال رئيس مجلس القيادة ان اليمن لا يطلب من المجتمع الدولي سوى الدفاع عن المبادئ التي قام عليها النظام الدولي، محذرا من انه في حال أصبحت الجماعات المسلحة قادرة على تحدي قرارات مجلس الأمن، وخرق العقوبات، واستخدام الطيران المدني غطاءً لنقل الخبرات العسكرية، وتهديد أمن الطاقة والملاحة الدولية والاقتصاد العالمي، دون إجراءات رادعة، فإن الخطر لن يقف عند حدود اليمن.

واوضح فخامة الرئيس ان القضية اليمنية لم تعد اليوم نزاعاً داخلياً، بل صارت تحدياً مباشراً للنظام الدولي، والاقتصاد العالمي الذي أصبح رهينة لحسابات مليشيات ايران في المنطقة.

واعتبر رئيس مجلس القيادة ان الخرق الايراني الأخير، يمثل تطورا نوعيا بالغ الخطورة ومحاولة متعمدة لاختبار قدرة المجتمع الدولي على إنفاذ قراراته، وكسر منظومة العقوبات، وفرض أمر واقع جديد بالقوة.

واكد أن الجمهورية اليمنية تعاملت مع هذه التطورات باعتبارها قضية تمس سيادتها، و مصداقية النظام الدولي، لأن تجاهل مثل هذه الخروقات سيشجع على تكرارها، ويقوض من هيبة قرارات مجلس الأمن.

واشار فخامة الرئيس الى ان المعلومات الأولية تنسف الرواية الحوثية بشأن الطابع الإنساني للرحلة، مبينا ان التقارير تفيد بان الرحلة حملت عدداً من العناصر العسكرية والأمنية، وخبراء إيرانيين متخصصين في تطوير الطائرات المسيرة ومنظومات الصواريخ، إلى جانب معدات وتقنيات إلكترونية واتصالات ذات استخدامات محتملة في منظومات القيادة والسيطرة، فضلا عن كوادر يمنية خضعت لتدريب أمني داخل إيران.

أضاف: «لا تقتصر المؤشرات على طبيعة الركاب والحمولة، فقد تم رصد انقطاعات متكررة في إشارات التتبع الخاصة بالطائرة أثناء عبورها الأجواء اليمنية، وهو سلوك مناقض لمزاعم المليشيات بأنها رحلة إنسانية، ما يستوجب تحقيقاً دولياً مستقلاً لكشف الملابسات والاهداف».

وتابع الرئيس قائلا «كما أن الطائرة تتبع شركة ارتبط اسمها، خلال السنوات الماضية، بعقوبات دولية واتهامات تتعلق بتقديم دعم لوجستي للحرس الثوري الإيراني، وهو ما يزيد من خطورة هذا التطور، ويستدعي أعلى درجات اليقظة الدولية».

وذكر رئيس مجلس القيادة بما يقوم به النظام الإيراني في اليمن منذ عقود من دعم لجماعة مسلحة خارج إطار الدولة، من خلال توفير أشكال مختلفة من الإسناد السياسي والعسكري والإعلامي، بما في ذلك نقل الخبرات والتقنيات العسكرية، ودعم اقتصاد الحرب، وتشجيع استمرار الصراع، بما يخدم مشروعه الإقليمي المقوض لمؤسسات الدول الوطنية في المنطقة.

وقال فخامة الرئيس ان الجمهورية اليمنية لا تعادي الشعب الإيراني، ولا تستهدف علاقات الصداقة بين الشعوب، وإنما ترفض سياسات النظام الإيراني القائمة على دعم المليشيات المسلحة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتقويض مؤسساتها الوطنية، بما يخالف مبادئ حسن الجوار، وميثاق الأمم المتحدة.

وأوضح الرئيس الدور التخريبي للنظام الإيراني الذي لم يسجل له على مدى العقود الماضية اي إسهام لدعم جهود التنمية، أو تمويل خطط الاستجابة الإنسانية، في الوقت الذي يواصل فيه دعمه المتزايد للمليشيات الإرهابية، واطالة أمد الحرب وتعميق الأزمة الإنسانية.

في المقابل أشار الرئيس الى الدور البناء للاشقاء في المملكة العربية السعودية على كافة المستويات، وفي المقدمة دعم مؤسسات الدولة، والحفاظ على استقرارها، وتخفيف معاناة الشعب اليمني، من خلال مسارات متوازية شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية والتنموية بما في ذلك نزع الألغام.

واثنى فخامة الرئيس على الدور المحوري للمملكة في دعم جهود السلام، ورعاية المبادرات السياسية، وتمويل مشاريع الإغاثة والتنمية وإعادة الإعمار، ودعم البنك المركزي اليمني بما أسهم في تعزيز الاستقرار النقدي، إلى جانب تمويل مشاريع الكهرباء والمياه والصحة والتعليم والخدمات الأساسية في مختلف المحافظات، واستضافة ملايين اليمنيين للعمل والإقامة، والتعليم، والاستثمار.

و تابع قائلا: يمثل هذا التباين بين المشروعين حقيقة ينبغي إبرازها بوضوح؛ فبينما يستثمر النظام الإيراني في المليشيات، واستمرار الصراع، وتقويض الدولة الوطنية، تستثمر المملكة العربية السعودية في مؤسسات الدولة، والتنمية، وتحسين معيشة اليمنيين، وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار في البلاد.

وفند فخامة الرئيس السرديات الحوثية المضللة وادعاءاتها الزائفة بالدفاع عن السيادة الوطنية، مؤكدا ان هذه المزاعم تتناقض مع طبيعة العلاقة العضوية التي تربط المليشيات الحوثية بالنظام الإيراني، والتي تجاوزت حدود التأييد السياسي إلى الارتباط العقائدي والعسكري والأمني واللوجستي.

واعتبر الرئيس أن الدفاع الحقيقي عن السيادة يبدأ بالالتزام بالدستور، واحترام مؤسسات الدولة، وأحتكارها للسلاح، وعدم اقحام الشعب اليمني في حروب عبثية.

وحمل فخامة الرئيس مليشيا الحوثي الارهابية المسؤولية المباشرة عن تعميق الأزمة الإنسانية في البلاد، مؤكدا ان الأزمة الراهنة بدأت بانقلاب المليشيات على الدولة، وإغتصاب مؤسساتها الشرعية، وإشعال الحرب، ورفض جميع المبادرات السياسية التي كان من شأنها تجنيب اليمن ويلات هذا المسار الكارثي.

وقال فخامة الرئيس أن تحميل الحكومة اليمنية أو تحالف دعم الشرعية مسؤولية الأزمة الإنسانية، يتجاهل السبب الجوهري للكارثة، وهو الانقلاب المسلح، واستمرار عسكرة المجتمع، وتقويض مؤسسات الدولة، واستهداف الاقتصاد الوطني وموارده السيادية.

واشار الى ان هذه السردية تمثل واحدة من أكثر أدوات التضليل التي تستخدمها المليشيات للتنصل من مسؤوليتها المباشرة عن الأزمة الإنسانية التي يعيشها الشعب اليمني.

واوضح انه في الوقت الذي لا يزال فيه مئات الآلاف من موظفي الدولة محرومين من رواتبهم في المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرة المليشيات الحوثية، الا ان هذه المليشيات تقوم في الاثناء بتوجيه موارد ضخمة لشراء وتهريب الأسلحة، وتطوير الصواريخ والطائرات المسيّرة، وتمويل عمليات التجنيد، وإقامة المعسكرات، والمهرجانات الاستعراضية، وتمويل الحملات التعبوية والدعاية الحربية.

كما أشار الى ما كشفته التقارير من مبالغ وتمويلات كبيرة تخصصها المليشيات الحوثية لدعم الخلايا السرية والأنشطة الارهابية التي تستهدف تقويض الأمن والاستقرار في المناطق المحررة، حيث خصصت مبالغ طائلة لرصد، وتنفيذ الاغتيالات بحق عدد من القيادات المدنية، بدلاً من توجيه تلك الموارد إلى دفع الرواتب، وتحسين الخدمات، وتخفيف المعاناة الإنسانية.

وأضاف: تؤكد هذه الممارسات أن أولويات المليشيات تتمثل في استمرار اقتصاد الحرب، وليس في تلبية احتياجات المواطنين أو تحسين أوضاعهم المعيشية.

وتطرق رئيس مجلس القيادة للانتهاكات الجسيمية التي ارتكبتها المليشيات الحوثية في مناطق سيطرتها، الامر الذي ألحق ضررا بالغا بالعمل الاغاثي، وأجبر عدداً من البرامج على تقليص او تعليق أنشطتها ومساعداتها المنقذة للحياة، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على ملايين المستفيدين.

أضاف: «بالتالي، فإن المليشيات لا يمكنها ادعاء الدفاع عن العمل الإنساني، في الوقت الذي تستهدف فيه المؤسسات الإنسانية، وتستخدم المساعدات وسيلة للضغط والابتزاز والسيطرة».

كما فند رئيس مجلس القيادة مزاعم وادعاءات مليشيات الحوثي بالحرص على السلام، قائلا ان هذا الادعاء يتناقض مع سجل المليشيات السياسي والعسكري منذ انقلابها على مؤسسات الدولة الشرعية، والذي يكشف نمطا ثابتا يقوم على رفض المرجعيات الوطنية والدولية، وتقويض فرص التسوية كلما اقتربت من تحقيق أي تقدم لصالح الشعب اليمني.

واعاد فخامة الرئيس التذكير بانقلاب المليشيات على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والتنصل من التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، والتعامل مع مختلف الاتفاقات والتفاهمات، والمبادرات الوطنية، و الإقليمية والدولية باعتبارها وسائل لكسب الوقت وإعادة ترتيب قدراتها العسكرية.

ولفت الرئيس الى استغلال المليشيات الحوثية لفترات التهدئة والهدن الإنسانية لتعزيز تحصيناتها، وتطوير قدراتها العسكرية، وإعادة نشر قواتها، بدلاً من اتخاذ خطوات لبناء الثقة أو تخفيف معاناة المواطنين، فضلا عن مواصلتها تقسيم المؤسسات الاقتصادية، وفرض الإجراءات الأحادية، واستهداف الموارد السيادية للدولة، وتهديد الملاحة الدولية، معتبرا ان هذا الممارسات تتعارض جوهرياً مع أي إرادة حقيقية لإنهاء الحرب.

وجدد التأكيد على أن السلام يتحقق فقط بالالتزام بالمرجعيات المتفق عليها، واحترام مؤسسات الدولة، وإنهاء الانقلاب، والاحتكام إلى الإرادة الحرة للشعب اليمني.

وقال ان الحوثيين بدلا من الاستثمار في السلام يواصلون الاستثمار في اقتصاد الحرب والتعبئة والتحشيد للجبهات واستغلال كل هدنة، وكل مبادرة سياسية، لإعادة التسلح والتحضير لجولة جديدة من التصعيد، متوعدا برد حازم على كافة الجبهات.

وجدد فخامة الرئيس التأكيد على التزام مجلس القيادة والحكومة بخيار السلام العادل وفقا لمرجعياته المتفق عليها وطنيا وإقليميا ودوليا، لان فيه مصلحة حقيقية للشعب اليمني.

وأضاف: «لهذا دعمت الحكومة المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن، وشاركت في مختلف جولات التفاوض، وأيدت الهدن والمبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى إنهاء الحرب».

واكد فخامة الرئيس ان المليشيات الحوثية، أثبتت أن القضية اليمنية باتت تحدياً مباشراً للنظام الدولي، «وبالتالي فإن السؤال الذي ينبغي أن نجيب عنه جميعاً ليس: ماذا فعلت هذه المليشيات اليوم؟ وإنما: ماذا يمكن أن تفعله غداً إذا استمر غياب الردع الدولي؟».

حضر اللقاء مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي، ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية منصور بجاش.

تصعيد الحوثيين والانتهاكات الإيرانية على طاولة مجلس الوزراء

إدانة للانتهاكات الإيرانية وتأكيد على حماية السيادة اليمنية

رفع الجاهزية العسكرية ودعوة لموقف دولي حازم ضد إيران والحوثيين

مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والخدمية لتعزيز الاستقرار

تحذير من تداعيات تصعيد الحوثيين على السلام والأمن الإقليمي

عدن / سبأ:

ترأس دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، يوم أمس، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعاً لمجلس الوزراء، خُصص لمناقشة مستجدات الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والخدمية، والتطورات المرتبطة بتصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية والانتهاكات الإيرانية السافرة للسيادة اليمنية.

واستعرض المجلس مستوى تنفيذ أولويات الحكومة وبرنامج الإصلاحات المالية والإدارية والمؤسسية، والإجراءات المتخذة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الكهرباء، والوفاء بالالتزامات تجاه المواطنين، بما في ذلك انتظام صرف المرتبات.

وجدد مجلس الوزراء إدانته الشديدة للانتهاكات الإيرانية السافرة لسيادة الجمهورية اليمنية، وآخرها تسيير رحلة جوية مباشرة إلى مطار صنعاء الخاضع لسيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، باعتبار ذلك انتهاكا صارخا للسيادة الوطنية والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وتصعيدا خطيرا يكشف استمرار النظام الإيراني في استخدام المليشيات الحوثية أداة لتنفيذ أجنداته التخريبية وزعزعة أمن اليمن والمنطقة.

وأكد المجلس أن استمرار مليشيا الحوثي في الارتهان الكامل للنظام الإيراني، وتقويضها المتواصل لجهود السلام، واستهدافها للملاحة الدولية وتهديدها للأمن الإقليمي، يحتم موقفا دوليا أكثر حزما يتجاوز بيانات الإدانة إلى إجراءات عملية ورادعة لوقف التدخلات الإيرانية، وتجفيف مصادر تمويل وتسليح المليشيات، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

كما شدد على دعم الحكومة الكامل لموقف مجلس القيادة الرئاسي، والتزامها باتخاذ جميع الإجراءات السياسية والدبلوماسية والقانونية اللازمة لحماية سيادة الجمهورية اليمنية وحقوقها الحصرية في إدارة أجوائها ومنافذها، والحفاظ على أمنها واستقرارها، منوها بما ورد في بيان قيادة القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية في اليمن بهذا الخصوص.

وثمن المجلس المواقف الأخوية للمملكة العربية السعودية ودورها المحوري في دعم الشرعية اليمنية وجهود إحلال السلام، داعياً الأمم المتحدة ومجلس الأمن والشركاء الدوليين إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم في حماية الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، واتخاذ موقف حازم تجاه التدخلات الإيرانية المزعزعة للاستقرار.

واستنكر المجلس التهديدات التي أطلقتها مليشيا الحوثي الإرهابية بحق المملكة العربية السعودية، باعتبارها امتدادا لنهجها التصعيدي لتقويض جهود السلام وزعزعة أمن واستقرار اليمن والمنطقة، مؤكداً أن هذه التهديدات تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي، وللأمن الإقليمي والدولي، ودليلا إضافيا على استمرار النظام الإيراني في توظيف المليشيات المسلحة كأدوات لتهديد السلم والأمن الدوليين.

واستعرض مجلس الوزراء التقرير المقدم من وزير الدفاع حول الموقف الميداني على ضوء التصعيد العسكري المستمر لمليشيا الحوثي الإرهابية في عدد من جبهات القتال، وأشاد بالجاهزية العالية واليقظة التي تبديها القوات المسلحة والامن والمقاومة الوطنية وكافة التشكيلات العسكرية المرابطة في مختلف جبهات القتال، وما حققته من نجاحات في إحباط مخططات المليشيا الإرهابية والتصدي لاعتداءاتها، والحفاظ على أمن المواطنين واستقرار المناطق المحررة.. مترحما على أرواح الشهداء الابطال الذين ارتقوا وهم يؤدون واجبهم والتمنيات بالشفاء العاجل للجرحى.

وجدد دعم الحكومة الكامل للمؤسسة العسكرية والأمنية وتمكينها من أداء مهامها الوطنية، محملا مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني المسؤولية الكاملة عن استمرار التصعيد العسكري، وتقويض فرص السلام، وإطالة أمد الحرب، وتعميق الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب اليمني..مؤكدا على ضرورة رفع مستوى الجاهزية العسكرية والاستعداد القتالي في مختلف محاور وجبهات القتال، وتعزيز التنسيق العملياتي واللوجستي للتعامل بكفاءة مع أي تطورات ميدانية أو تهديدات محتملة.

وشدد مجلس الوزراء على رفع مستوى الجاهزية في مختلف مؤسسات الدولة، وتعزيز الاستعداد للتعامل مع كافة الخيارات التي قد تفرضها التطورات الراهنة، بما يضمن حماية السيادة الوطنية وصون أمن البلاد واستقرارها.

وأقر مجلس الوزراء تشكيل لجنة للإصلاح المؤسسي برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ووزير الخدمة المدنية والتأمينات نائبا للرئيس، وعضوية وزراء المالية، والتخطيط والتعاون الدولي، والإدارة المحلية، والشؤون القانونية، والاتصالات وتقنية المعلومات وأمين عام مجلس الوزراء، على ان يتم الاخذ بالملاحظات المقدمة من أعضاء المجلس.

وتهدف اللجنة الى قيادة وتوجيه وتنفيذ برنامج الإصلاح المؤسسي الشامل، بما يضمن إعادة بناء جهاز الدولة المدني على أسس الكفاءة والاستدامة المالية والحوكمة الرشيدة، وتحويله من عبء مالي إلى جهاز حكومي أكثر كفاءة وفاعلية في التنمية وتقديم الخدمات العامة.

كما أقر المجلس إنشاء لجنة تنفيذية تتبع لجنة الإصلاح المؤسسي برئاسة وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات وعضوية وكلاء الوزارات المعنية، تتولى إعداد وصياغة الخطط التنفيذية، والتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية ومؤسسات القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، ومتابعة التنفيذ الميداني لبرامج الإصلاح المؤسسي.

ووافق مجلس الوزراء على خطة عمل التغذية متعددة القطاعات (2025 - 2030)، لمجابهة انتشار سوء التغذية في اليمن، وتقرير المسارات الوطنية للنظم الغذائية، وكلف وزير التخطيط والتعاون الدولي بالعمل على تنفيذ الخطة وضمان مواءمة التدخلات مع الأولويات الوطنية والتنموية والإنسانية، بالتنسيق مع الوزارات المعنية والشركاء الدوليين.

وناقش مجلس الوزراء، ما تم إنجازه من خطة عمل المجلس خلال الأشهر الماضية من العام 2026م، وأقر خطة عمله للنصف الثاني من العام الجاري.

واعتمد المجلس اتفاقية التعاون المشترك بين وزارة الشباب والرياضة والبرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن، ومذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الشباب والرياضة والاتحاد العالمي للرياضات التراثية في إسطنبول، بناء على العرض المقدم من وزير الشباب والرياضة.

وصادق مجلس الوزراء على اتفاق التعاون التقني في مجال الطيران المدني بين النقل بالجمهورية اليمنية ووزارة النقل واللوجيستيك بالمملكة المغربية.

واستمع مجلس الوزراء الى تقرير من نائب وزير المالية رئيس اللجنة المشتركة، حول استكمال عملية الربط الشبكي لفرع البنك المركزي في مأرب مع المركز الرئيسي للبنك المركزي في عدن، ضمن جهود الحكومة المستمرة لتنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي.. منوها بالتسهيلات التي حظيت بها اللجنة من قبل عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ مأرب الشيخ سلطان العرادة، والجهات المعنية في مأرب ما اسهم في إنجاح عملها.

وأشاد المجلس بالجهود التي بذلتها اللجنة ونجاحها في انجاز مهامها، واهمية متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات والمخرجات، بما يسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الصناعة والتجارة حول مخزون السلع الغذائية الأساسية، إضافة الى الحملات الرقابية الميدانية التي نفذتها مكاتب الوزارة في المحافظات لضبط الأسعار ومنع الاحتكار والمغالاة غير المبررة.